مؤشر إستثمار
جمعية تجار بيروت
bankmed

الفصل الثاني من سنة ٢٠١٧

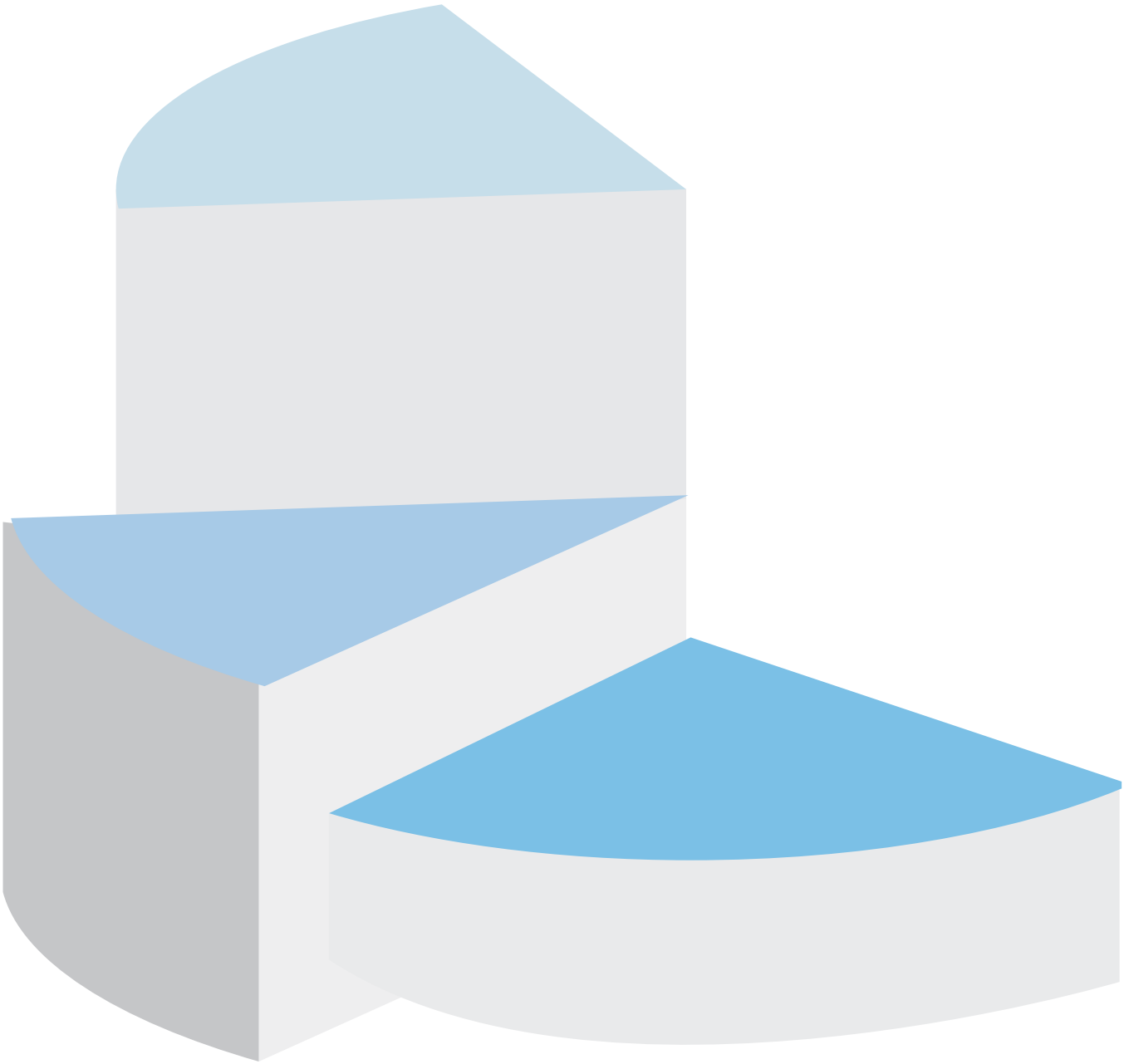

bankmed SAL
مجموعة البحر المتوسط

ASSOCIATION DES COMMERCANTS DE BEYROUTH
جمعية تجار بيروت
BEIRUT TRADERS ASSOCIATION

مؤشر إستثمار جمعية تجار بيروت

مؤشر استثمار جمعية تجار بيروت – Bankmed هو عبارة عن مكوّنين اثنين:

مكوّن مبيعات الجملة: يتناول هذا المكوّن حجم المبيعات خلال الفصل المنصرم ويعكس حالة النشاط التجاري مقارنة بنفس الفصل من السنة الماضية ومقارنة أيضاً مع الفصل السابق له. إن "مكوّن مبيعات الجملة" يقيّم كمّية المبيعات المتدفّقة عبر قنوات البيع في السوق المحلية: مخرجات تجّار الجملة هي مدخلات تجّار التجزئة.

مكوّن نيّة الاستثمار: هذا المكوّن هو مقياس لنوايا تجّار الجملة في زيادة أو تخفيض استثماراتهم خلال الفترة القادمة القصيرة المدى. إن هذه النوايا تعكس نظرة هؤلاء لصحّة وعافية القطاع من خلال رأس المال الثابت في المستقبل القريب.

مكوّن مبيعات الجملة

بالرغم من تحسن الوضع الساسي في لبنان بعد التوافق على قانون جديد للانتخابات النيابية واستمرار الحالة الأمنية المطمئنة ، لم يطرأ أي تحسن ملموس في أسواق تجارة الجملة خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١٧. لا بل تمّ ملاحظة استمرارية التراجع في أرقام أعمال معظم القطاعات بالمقارنة مع نتائج نفس الفصل من السنة السابقة. فقد بقي حجم الطلب في الأسواق خجولاً إذ لازال غالبية تجّار التجزئة يتأنّون لجهة تخزين بضائع لا يضمنون رواجها مع تراجع القوة الشرائية لدى الأسر اللبنانية.

وفي الأرقام، يتبيّن أن النتائج المجمّعة للفصل الثاني لهذه السنة تشير الى انخفاض حقيقي بلغ – ٣.٥٣٪ بالمقارنة مع النتائج الحقيقية للفصل الثاني من سنة ٢٠١٦ (أي بعد تطبيق مؤشر غلاء المعيشة لهذه الفترة والذى بلغ وفقاً لأرقام إدارة الإحصاء المركزي + ٣.٤٨٪) . في حين بلغ التحسّن الهامشي بالمقارنة مع الأرقام الحقيقية المجمّعة للفصل السابق (أي الفصل الأول لسنة ٢٠١٧) نسبة + ٠.٥٣٪ (بعد تطبيق مؤشر غلاء المعيشة بين الفصل الأول والفصل الثاني لسنة ٢٠١٧ والذى بلغ وفقاً لأرقام إدارة الإحصاء المركزي – ٠.٠٤٪).

وباستثناء التغيّرات في مبيعات المحروقات من حيث الكميات، نلحظ أن الانخفاض السنوي المجمّع الحقيقي (أي ما بين الفصل الثاني لسنة ٢٠١٦ والفصل الثاني لسنة ٢٠١٧) بلغ نسبة –٩.٢٧٪. أما التحسّن المجمّع الحقيقي الفصلي (أي ما بين الفصل الأول لسنة والفصل الثاني لسنة ٢٠١٧) فبلغ هذا الأخير + ٢.٣٤٪. وهذه نسبة متواضعة إذا ما أخذنا التوقّعات الموسمية لفصل الاصطياف بعين الاعتبار مع الثبات الواضح في الأسعار.

مؤشر غلاء المعيشة :

إن المنحى التصاعدي في مؤشر غلاء المعيشة ما زال مستمراً وذلك للفصل الرابع على التوالي حيث بلغ + ٣.٤٨٪ لهذه الفترة وفقاً للأرقام المعلنة من قبل إدارة الإحصاء المركزي، الأمر الذى زاد بالطبع من شدّة تراجع الأرقام الحقيقية المجمّعة.

وفي نفس الحين، سجّل المؤشر انخفاضاً طفيفاً جداً بلغ –٠.٠٤٠٪ ما بين الفصل الأول والفصل الثاني لسنة ٢٠١٧.

وفيما يلي الأرقام الخاصة بالتغيّرات ما بين الفصل الثاني لسنة ٢٠١٦ والفصل الثاني لسنة ٢٠١٧:

نسبة التغير السنوية ما بين الفصل الثاني ٢٠١٧ مقارنة مع الفصل الثاني لسنة ٢٠١٦		
	الفصل الثاني ٢٠١٦	الفصل الثاني ٢٠١٧
مكون مبيعات الجملة الإسمي - بإستثناء المحروقات السائل	١٠٠	٩٤,
التغير الإسمي في مكون مبيعات الجملة		٦٪–
مكون مبيعات الجملة الحقيقي - بإستثناء المحروقات السائلة	١٠٠	٩٠,٧٣
التغير الحقيقي في مكوّن مبيعات الجملة - بإستثناء المحروقات السائلة		٩,٢٧٪–

• بلغت نسبة التضخم في جميع القطاعات بين حزيران ٢٠١٦ وحزيران ٢٠١٧ مستوى ٣.٤٨ ٪ وفقا لإدارة الإحصاء المركزي.

مؤشر إستثمار
جمعية تجار بيروت
bankmed

إن التمعّن في الأرقام المفصّلة لكل قطاع يشير الى أن معظم قطاعات تجارة الجملة شهدت في الفصل الثاني لسنة ٢٠١٧ تراجعاً ملحوظاً في معظم الأحيان، حتى في القطاعات التي تعنى بالسلع الأساسية والحياتية. ولكن شهد كل من قطاعي البيع بالجملة للحلويات، الشوكولا والسكاكر، المربيات والمكسرات والملابس تحسناً طفيفاً في أرقام المبيعات بالمقارنة مع باقي القطاعات.

نسبة التغيير الفصلية ما بين الفصل الثاني ٢٠١٧ مقارنة مع الفصل الاول ٢٠١٧

	الفصل الثالث ٢٠١٣	الفصل الرابع ٢٠١٣	الفصل الأول ٢٠١٤	الفصل الثاني ٢٠١٤	الفصل الثالث ٢٠١٤	الفصل الرابع ٢٠١٤	الفصل الاول ٢٠١٥	الفصل الثاني ٢٠١٥	الفصل الثالث ٢٠١٥	الفصل الرابع ٢٠١٥	الفصل الاول ٢٠١٦	الفصل الثاني ٢٠١٦	الفصل الثالث ٢٠١٦	الفصل الرابع ٢٠١٦	الفصل الرابع ٢٠١٧	الفصل الرابع ٢٠١٧
مكون مبيعات الجملة الإسمي	١٠٠	٩٦,٤٣	٩٠,٧٨	٩٦,٠٩	٩٣,٣٤	٩٩,٦٣	٨٩,٤	٨٩,٠٨	٨٩,٨٢	٨٨,٣	٧٩,٠٢	٧٨,١١	٨٤,٧١	٨٦,١٣	٧٩,٩٥	٨٠,٣٤
التغير الإسمي في مكون مبيعات الجملة		-٣,٥٧٪	-٥,٨٦٪	٥,٨٥٪	-٢,٧٥٪	٦,٧٤٪	-١٠,٢٧٪	-٠,٣٦٪	٠,٨٤٪	-١,٦٩٪	-١٠,٥١٪	-١,١٥٪	٨,٤٥٪	١,٦٨٪	-٧,١٨٪	٠,٤٩٪
مكون مبيعات الجملة الحقيقي	١٠٠	٩٤,٤٠	٨٩,١٥	٩٦,٥٥	٩٢,٠٣	٩٩,٧٠	٩٠,٣٤	٩١,٠٢	٩٢,٨٦	٩١,٤٢	٨٢,٧٦	٨٠,٥٥	٨٦,٦٤	٨٦,٤٠	٧٩,٦٠	٨٠,٠٢
التغير الحقيقي في مكون مبيعات الجملة		-٥,٦٠٪	-٥,٢٥٪	٧,٤٠٪	-٤,٥٢٪	٨,٣٣٪	-٩,٣٩٪	٠,٧٦٪	٢,٠٣٪	-١,٥٤٪	-٩,٤٨٪	-٢,٦٧٪	٧,٥٧٪	-٠,٢٨٪	-٧,٨٧٪	٠,٥٣٪

- بلغت نسبة التضخم في جميع القطاعات بين آذار ٢٠١٧ وحزيران ٢٠١٧ نسبة -٠,٠٤ وفقا لإدارة الإحصاء المركزي
- أما مكون مبيعات الجملة الحقيقي للفصل الثاني من سنة ٢٠١٧ (٨٠,٠٢). فهو ناتج عن احتساب نسبة التحسن التي بلغت +٠,٥٣٪ على مكون المبيعات الحقيقي للفصل الأول من سنة ٢٠١٧ والذي كان قد بلغ هو الآخر (٧٩,٠٦) – متضمنا نتائج قطاع المحروقات.

وفي التفاصيل، جاءت النتائج الحقيقية كما يلي:

مكوّن مبيعات الجملة ما بين الفصل الثاني ٢٠١٧ مقارنة مع الفصل الثاني ٢٠١٦
(النسبة الحقيقية)

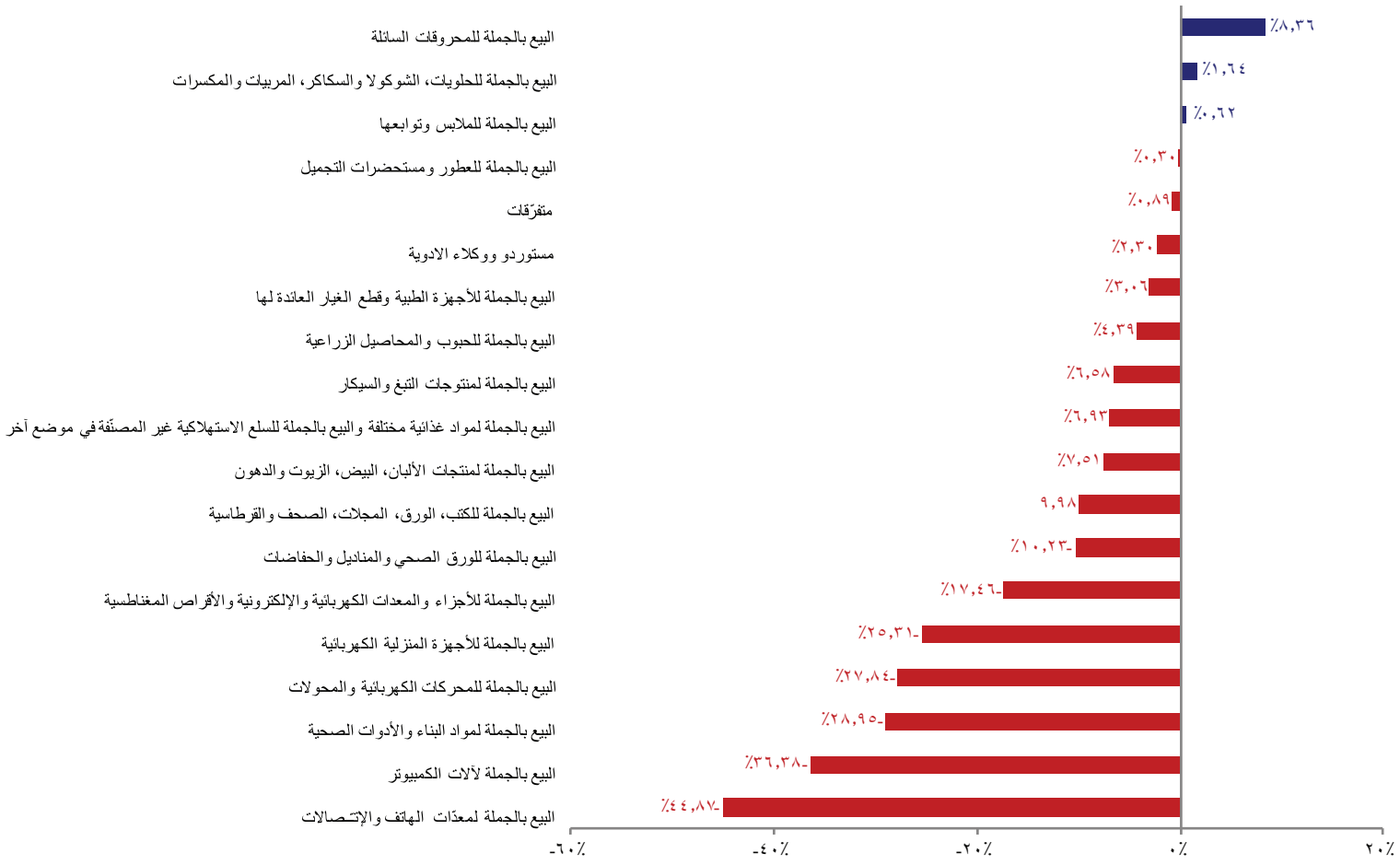

مؤشر إستثمار
جمعية تجار بيروت
bankmed

مكوّن نيّة الاستثمار

"مكوّن نيّة الاستثمار" يعبّر عن نوايا تجار الجملة في زيادة أو تخفيض استثماراتهم خلال الفترة القادمة.

بالرغم من عدم التماس أي تحسّن في نشاط تجارة الجملة ككلّ، لم تبرز أي نية لدى تجار الجملة لتقليص استثماراتهم حتى في القطاعات التي شهدت تراجعاً لافتاً باستثناء قطاع البيع بالجملة لمنتجات الألبان والبيض والزيوت والدهون. وبالتالي برز استعداد لزيادة الاستثمار في بعض القطاعات الغذائية – أبرزها قطاع البيع بالجملة للحلويات والشوكولا والسكاكر والمربيات والمكسرات، كما في الفصول السابقة.

نتيجة لذلك، لم يسجّل مكوّن نوايا الاستثمار إلاّ تراجعاً طفيفاً وبلغ الرقم المجمّع "لمكوّن نيّة الاستثمار" في الفصل الثاني من سنة ٢٠١٧ مستوى + ٠،٠٣٤٧ على مقياس – ٣ الى +٣ الذى تمّ تبنّيه للتعبير عن مستوى نوايا زيادة أو تخفيض الاستثمار، بالمقارنة مع + ٠،٠٣٦٠٠ في الفصل السابق، وهنا يشير التجار إلى نيّتهم بالاستثمار باختيار درجة ما بين – ٣ (تخفيض مؤكد للاستثمار) و + ٣ (زيادة مؤكدة للاستثمار)، أو اختيار الصفر في حال إبقاء الوضع على ما هو عليه. ويمكن تسوية هذا الرقم الى المدى العددي [٠،١٠٠] ليبلغ ٥،٥٨ (بالمقارنة مع ٥٠،٦٠ في الفصل السابق).

إذاً النوايا ما زالت إيجابية ، والمرجو أن يستعيد الاقتصاد الوطني نشاطه بنمو متماسك، وأن يشعر التجار مجدّداً بقابلية لتنشيط قطاعاتهم وفقاً لمعطيات مشجّعة.

ملاحظة :

ان هذه المعلومات زوّدت من جمعية تجار بيروت وبنك البحر المتوسط ش.م.ل . على سبيل الاعلام وهي غير معدة للاستعمال كأداة بحث او اساس او مرجع لأي قرار. ان هذه المعلومات بما في ذلك اي تحليل شخصي (ان وجد)، تستند إلى المراجع المتاحة المختلفة التي يُعتقد بأنها موثوق بها ولكن لا يمكن ضمان دقتها وقد تكون عرضة للتغيير دون إشعار. ان جمعية تجار بيروت وبنك البحر المتوسط لا يضمن دقة وحسن التوقيت ودوام توفر أو اكتمال هذه المعلومات. ان جميع البيانات الواردة هي على سبيل الإرشاد و لا يمكن الاعتداد بها كعرض، أو توصية شخصية او استشارة. ولا يتحمل بنك البحر المتوسط ش.م.ل أية مسؤولية، مباشرة أو غير مباشرة، تترتب عن أو تتصل او تنتج عن استعمال هذه المعلومات.